



100

7.18

ch. 1

٢١٦٣
ج

(جواب سؤال من طلب كفيل بدين مكفول) . كتبت في
القرن العاشر الهجري تقدير ١ .

٩ ق ١٣ س ١٧x٥ ر ١٣ سم

٦٠١٨

نسخة حسنة وقديمة ، خطها نسخ جيد ، فيها خرم
وأثار رطوبة .

١- المعاملات ، الفقه الاسلامي وأصوله

أ- تاريخ النسخ .

١٧/١٦٨٧

٥١٤١٥/٧/٤-

سؤال عظيم
وجواب عليه
فخيم

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	٦٠١٨ في ١١٦٨٧
العنوان:	(جواب سؤاله طلب لغيره بدين مملوك)
المؤلف:	-----
تاريخ النسخ:	الحاشية العجى
اسم النسخ:	-----
عدد الأوراق:	٩٠ - ١٧
ملاحظات:	-----

الحمد لله الرحمن الرحيم الحمد لله تعالى المهابت
 اللهم انا نحمدك على ما منحت به الهداية الى الصواب ونشكرك
 على ما مننت به العصمة عن الخطا في الجواب ونصلي ونسلم
 على سيدنا محمد المخصوص بالحكمة وفصل الخطاب وعلى جميع
 من والاه ونصره من الابرار والاصحاب **وبعد** فقد وقع السؤال
 بمدينه حماه في ربيع الثامن عشر من ربيع الآخر سنة احدى وتسعين
 عن رجل له عند اخيه دين شرعي بمسطور شرعي في كفالة شخص
 فمات الاصيل وطالب بالدين الكفيل بعد وفاته فاجاب
 بان المكفول لم يخلف تركه فاجاب بالي ليس في ذمة الميت حق وانما
 حقه عندك يعني الكافل المذكور فله بمقتضى قوله ليس في ذمة
 الميت حق تسقط المطالبة بالدين **لا فواجبت** بما الفظه القول
 الصادر من الرجل المذكور لا يوجب استفاضة حقه من مطالبة الكفيل
 ولا من الرجوع على التركة المخلفة عن الميت لان الذمة وصف في المكلف

يصح معه الالتزام والالتزام وبالموت زال الوعد الصالح لذل
 وبهذا المعنى صح قول صاحب الدين بانه لا قوله في ذمة الميت
 ولا يتوهم من هذا اللفظ البراءة التي يلزم منها براءة الضامن لاستناد
 لفظه الى ما يقع حمله عليه حقيقة اذ الميت قد خرب ذمته بمعنى
 انه سقطت التكاليف الدينية عنه وانتقل الحق الى ما يمكن استيفاؤه عليه
 منه وهو الضامن والتركه وهذا هو المراد من اطلاق لفظ الرجل
 لمصريح البراءة المسقطة للحق دينيا واخرى والدليل على خراب
 ذمة الميت وانتقال الحق عنه مسایل **مسألة** حلول الدين الموجل
 ومات اذا كان بالدين الموجل ضامن ومات احداهما بطل عليه دون
 الاخر **مسألة** اذا مات من عليه الدين وخلف تركه يتعلق بها تعلقه
 بالمفوض فان قيل اليس قد ورد ان ذمة الميت مرتبة بدنيه
 والرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي في ابتداء الاسلام على من مات
 وعليه دين فالجواب **ان** الدين اذا وجد جهه يتعلق بها

قد سألنا على ما علمنا من كلامه في بيان ما سألنا
 انه لو ادعى ان ذمته او اقام به فشاها او اراد
 ان لا يثبت له ذمته فاما ما سألنا عن الميت فشاها
 فان الذي ادعى ان ذمته لا يثبت له عليه الحق
 فان الذي ادعى ان ذمته لا يثبت له عليه الحق
 فان الذي ادعى ان ذمته لا يثبت له عليه الحق

من تركه اوضا من انقطع التعلق عن ذمة الميت وبذلك طرح
اصحابنا رحمهم الله تعالى واستدلوا على ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم
ما ورد رعه من هونة عند يهودي ومارواه جابر في ضمان
قتاده حيث جعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول هو عليك وفي ما لك
والميت منه بري فقال نعم فصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وحكم
المسئلة واضح والبسط وقع استطراد الرفع الالباس والله سبحانه وتعالى
ورفع نظر السؤال الى الشيخ محمد الكردي البارز في اجاب
بما لفظه اذ ابري الاصيل بري الضامن حتما ولا يطالب الكفيل بشئ
انتهى ومثل الجواب اذا تأمله الناظر وجد كاسرنا وما وقفنا على
جوابه وقامت ما افق به الفينة قد ضرب بينه وبين الصواب بسور
ليس باب مع اشتماله على عدم الارتباط بين السؤال والجواب
وغاية ذكر قاعد كلية قد اشتمل على التصريح بها اقل المختصرات
الفقرية وهو قوله اذ ابري الاصيل بري الضامن ولم يتعذر

لما هو المقصود من السؤال بل حصلت البراءة لا ثم قوله بعد ذلك
ولا يطالب الكفيل بشئ من المال اي في الحالة التي يحل فيها براءة الاصيل
وقد علمت لزجوابه لا يفهم منه الحكم على صورة السؤال بالبراه لان
تعباه قولك اذا جاز يد قام عمرو فكما اننا لم نستفد بهذا التركيب
وقوع شرط ولا مشروط فكذلك ايضا البراه لم تستفد من كلامه هل
حصلت اولا وجوابه هذا قد وقف عليه قضاء هذه البلاد والمتشعرون
بسمه العلم والمتشعرون منصب الاقفا فيها وكل منهم صوب مقال
ولم يتنبه لمرافقت مقالته **واما** رايته العلم قد انتهى في الدترة
الى هذه الحالة رايته ان يبين حكم المسئلة وما خذ ما اجبت به ليتضح سبيل
الرشد والغي ويحصل التمييز بين الحق والباطل سبحانه وتعالى ولي
التوفيق ومنه تطلب الهداية في سلوك الطريق وقبل الشروع
في المقصود نفتتح الكلام بمقدمه يعلم منها حكم الالفاظ الصادرة
من المكلف ثم نتبع ذلك بذكر الدلائل التي استندنا اليها واعتدنا

في الترجيح عليه، وحاصله يرجع الى تحقيق امرين احدهما ان اللفظ
الصادر من رب الدين ليس صريحا في الراه والثاني ان اللفظ
وان كان اقترارا فلا يؤخذ به اما المقدم، فاعلم ان امام الحرمين
قد قال في باب الاقرار باللفاظ ثلاثة نص لا يتطرق اليه تاويل
ظاهر يقبل التاويل ويحتمل تردد بين معان لا يظهر اختصاصه
واحد منها فاما النص فلا يحصى عنه واما الظاهر فان اطلاق من غير
بينه فهو معمول به على حكم ظهوره وان اذعي اللفظ تاويل لا يثبت
تفصيل في المذهب بطول واما المحتمل الذي لا يظهر اختصاصه بجهة
فلا بد من مراجعة صاحب اللفظ ومنه الاقرار بالمجهول كما لو اقر
بشيء او بما عظيم او كبير ونحو انتهى وبعض اصحابنا قال لفظ القر
لا يخلو من ثلاثة احوال اما ان يكون معلوما غير مضاف ولا محتمل
ولا مجهول فيرجع الى ظاهر لفظه دون بينه او محتملا فيرجع الى
تفسير ما لم يخرج من احتمال او مجهولا فيرجع فيه الى بيان

ان قوله ان الزكشي الصريح يعمل بنفسه ولا يقبل ارادة غيره
والمحتمل يرجع فيه الى ارادة اللفظ وقد يصير كتابه بالقرآن اللفظية
اذا تقرر هذا فلا بد من الاشارة الى ما يصلح دليلا لنا من كلام هو لا
الائمة فنقول موضع الدلالة من كلام الامام ان كلما ينطبق به المكلف
لا يمكن ان يؤخذ به على الاطلاق بل حيث لا يمكن تاويله اما حيث
لا يمكن ان يقر به حاليه او قاليه فيصدق بينه وهذا معنى ما اشار
اليه من رفيه تفصيل في المذهب بطول والنقطة الثانية حاصله
يرجع الى ما قاله الامام الا في قوله اما ان يكون معلوما غير مضاف فانه
احترزه عما قاله داري وروى او يني الذي على زيول وهو لغو
وكلام الزكشي بان الصريح قد يصير كتابه بالقرآن اللفظية ما خذ
من كلام الراعي في الاقرار بان اللفظ وان كان صريحا في التصديق
فقد ينضم اليه قرآن يترفع عن موضعه الى الاستشهاد وسنشير الى
هذا الكلام في موضع الاستشهاد به واما كون اللفظ الصادر

من ربه ليس ضحا في الآد فالدليل عليه مسائل منها ما الوقت
بان كل مكتوب يظهر فيه اقرارا بدينها او غير فهو باطل لاحق
لها فيه ثم ادعت في تركها انها باربعة الاف درهم واحضرت صداقها
عازوجها وان اباهما قبض من مهرها اربعة الاف درهم وشهدت اليه
بذلك فلا ينافي في اقرارها السابق لان اقرارها انما هو بطلان ما اقتر
الاب وليس في الصداق انه اقرب بالقبض نعم في شهادة الشهود ان اباهما
قبض ذلك واشهد عليه بالقبض وقول المشاهد واشهد عليه من قبل
المشاهد لا من قبل الاب انتهى وجه الاستدلال ان قول المراه كل مكتوب
يظهر فيه اقرارا بدينها او غير لا حولها به لو كان امر الميراث ذمها
مما قبضه لها واستقطت مطالبته له ومنها اذا استاجر شيئا ودفع
اجرته الى الموجه واقرانه لا حوله عند الموجه اقرارا نافي الكلف على
الاطلاق ثم بان فساد الاجان فله الرجوع بالاجر لانما اقرسا
في الظاهر صحة الاجان وموضع الاستدلال بهذه المسئلة ظاهر

هذا

دع

وعلى تسليم ان يكون هذا اللفظ **ب** في البراء فلا يلزم منه عمو
بل يصح تخصيصه والرجوع في ذلك الى ارادة اللفظ وبقييل ذلك منه
في المظاهر ويشهد لذلك ما ذكره السبكي في فتاويه ان شخصا ضمن
دينا معيننا عن ذمة شخص وهو الضامن على هذا الدين ملكا معيننا
وهنا لا زعم ان الضامن طلب من ربه الدين ان يبريه الضمان فابراه
فهل يسئل الله عن المعيرام لا فاجاب **ب** عنها الشيخ تاج الدين القزويني
بعدم فكل يوم وبلا لا نسقل الرهن لذلك ودليله ان الضامن
الترم هذا الدين بطريقين احدهما تعديقه بعين الرهن والاخر جعله
في ذمته واخره بغيره يسئل عن الامر والابرار الضمان لا يكون
فسحا للرهن انتهى وجه الحاق سلتنا به ان ربه الدين له على الميت
طريقان في المطالبة احدهما بطريق الضمان والثاني بطريق اصاله
واذا حملنا اللفظ الصالح من على البراء فلا يلزم شمولها الطريقين
بمقتضى هذا اللفظ بل يقبل منه اراده احدهما وبقي حقه متعلقا

م

م

بالجهة الاخرى وكذا الواجب لا يخبر براه عامة وكان له
عليه دين سلما فادعى انه لم يعلم به حاله الا برأوه ولم يره
فانه يصدق بيمينه ونصر الشافعي رضي الله عنه انه لو قال
لا حق لي فيما بيد فلان ثم قال العبد هو في يدي هذا لم يعلم كونه
في يدي وقت الاقرار يصدق بيمينه فمذنب نقول سرناها عليك
ايها السامع ليحصل لك طمانينه النفس وبخاخ قلبك يود اليقين
بان ما كتبناه هو الصواب اذ نحن قد وقعناك على منقول المذهب
بان هذه الصيغة ليست براه وعلى التمسك فلا يوافق على الاطلاق
بل المرجح الى ارادة الالفاظ كما قد مناه واذ لم يكن الصيغة المذكورة
صرحا في البراه ولا يوافقها حال طقفة هذا اللفظ تعين كونه اقرارا
والاقرار انما يوافق في الظاهر اذ لم يكن قهرينه نقوي جانب القهر يصدق
فصرف اللفظ عن ظاهره اما اذا كانت قهرينه فانه يصدق في الظاهر
كما لو كان اسم امرته طالقا فقال يا طالق وقصد التام تطلق وكذا

ان اطلق في الاصح وان كان اسم امرته او طالبا فقال يا طالق
وقال اردت التام فاللفظ الحرف صدق وسئل ذلك قد صرح
الرافعي في باب الاقرار فقال قد يتعارض اللفظ والقهرينه فبحي
خلاف كما لو قال لي عليك الف فقال في جواب على سبيل الاستهزاء
ان على الف فوجهان في التهمة اصحهما لا يكون اقرارا وايضا
في الشرح والروضة فيما لو قال لي عليك الف فقال صدقت
او نحو يشبه ان يحل كونه اقرارا اذ لم توجد قهرينه تصرفه الى
الاستهزاء والكذب كما لا بد والاراد اي كيفية اذا الكلمة وايضا
من الضحك وغيره ولتتم اليك المراسل الدار على شدة التعجب والانكار وكذا
بقلا في الباب المذكور انه لو اقر في صفة كانه لا دعوى له على زيد ولا طلبه
بوجه ولا سبب ثم قال انما اردت في عمامته وقميصه لا في دار
وبستانه فليس القاضي ابو سعيد القياس قبوله وكذا في باب
الطلاق لو قال لامرته انت طالق ثم قال اردت بالطلاق اطلاقا

من وثاق فان كانت قريته ^{بما هو عليه} وهو يحياها من وثاق
قبل طاهر في الاصح وايضا فقد قال في الكتاب له لو ادعى المكاتب
نجوم الكتابه وخرج النجم الاخر مستحقا لا يعقوبات ولا السيد
عند احد انت حر في اصل الفرضه وهذا السيد يقتضي ان قول
السيد محمول على انه حر عادي وان لم يذكر ارادته قال ابن العربي
وهو واضح لان القرينه داله على ذلك فيستغنى بها عن البيه ^{فان قيل}
غايه هذه النقول ان اللفظ العرجم بغير كفايه بالقرين ^{اللفظ}
وعينيد فلا بد من قرينه تقوى جانبها ليستدفع عنه الواحد ^{بها}
الاقرار فاجواب **ب** ان المسله بعينها منقوله في كلام الشيخ
في باب كفاله البدن بان المستحق لو كان الكفيل ابر انك برب او لا حق
في قبل المفعول وعليه فقيل بربان وقيل يراجع فان فسر في الدين
فذاك لا ينبغي ودعيه وشركه ونحوهما فكذباه حلف كذا الخاق
الشيخان الخلاف ولم يبرحاشيا من الوجهين فحصل لنا من كلامهما

ان اطلاق هذا اللفظ في الصوره ^{التي لا يمكن ان} يواخذ المقدر
بما قران ^{المرجع} ويعمل بتفسيرين وعدم ترجيحهما لاحد الوجهين
دليل على تساويهما في قوة الدرك والمسله المتول عنها قد اقررت
بهما ما ترفت مع ^{المرجع} رجة القطع بعدم المواخذ من ^{المرجع} المستفيضة
في هذه المسله صانرا من ^{المرجع} اصل كما تقدم ولفظ رب الدين صالح لنفي
احدهما ^{فان ادعاه} قبل منه لان الحق ثابت في ذمته بيقين فلا يسقط
بل ^{اللفظ} محتمل لا سيما ولما من الشافعي رضي الله عنه قد قال
اصل ما انفي عليه في الاقرار في الزم اليقين وطرح الشك ولا يستعمل
الغلبه ^{ومنها} للميت اذا مات خربت ذمته وحل عليه الدين
وتعلق بتركته كما اشرفنا الى ذلك في اجواب ^{ومرعا} ذلك والمرح
قد تقدم الاستيفاضه كانه اطلاق رب الدين صحيحا في جميع ارادته له
ويقبل منه ومن اعظم القرائن على ان رب الدين لم يرد البراءه ولا الاجاز
بوقوعها منه في الزمن الماضي صدور هذا اللفظ منه حال النخاصه

التي جعلها اصحابنا الامام في عدم الموازنة والامام الرافعي
في باب الكتابية نقلا عن امام الحرم كلام الامام فيه اشبه بانه ان وجد
فيه عند الاقتراء ان كانا متماثلين في لفظه اطلقا فقال ذلك
ثم ذكر التاويل يقبل منه ولو انفصل عن القرائن يقبل في
هذا تفصيل قويم لا بأس بالاحذ به ومن صرح اصحابنا بالدين
اذا وجد جرمه يتعلق بهامضا من تركه ينقطع التعاقب عن حمة
الميت الماوردي فقال في ذلك عند السنوي وغيره فان قيل لا يوجب
بقول المسئلة من قوله وان الشئ قد نقل فيهما وجهين لا ترجح وعائنه من
افتي بحصول البراءة استناده الى احد الوجهين كما في بعض افتي بحرمه استند
المقابل فاجوب **ب** اننا قد قرنا الفرق بين المسائلين وصدقنا
عليك المسائل ما يحصل معه القطع بترجيح احد الوجهين اعلمت من ذلك
ظاهر كما في افتي بان الصيغة الصادقة لا بد من صحتها في البراءة ولا
مواظبتها في الظاهر هو المحيى لاستناده الى المنقول الصحيح واعتماده

في ترجيح على الذكر الرجح ومن افتي بخلافه ان راع التمسك عن
الخطا فليست عن وجه الصواب الغطا ويقم على ما ادعاه دليلا
وهو ان لم يجد اليه سبيلا ثم ليعلم وقف على كلامي من علم المسئلة
ادام الله تعالى النفع بهم وانالهم من سعادته الدارين قضا او طارهم وطالهم
في لم اقدم في الجرم في الجواب وانما تردد او متراب بل بعد غلب
الاطمئني انما كتبت به هو الصواب عملا بما دل عليه القرائن التي افادت
ان يقدر بل ان يبالى فيقصد البراءة وانما قصد الحكم على غير محبة
الذي هو اصله فضا من خرج وقف على خطا في هذا الجواب فليدب
اليه من طر لا او على خلل في الاستدلال فليشد اليه من فضلا فاني
سألت من اهدي في السلي وشال الى الله من علم خلافة وطرية على
دلوله ان الحكم بالجهل والفتوى من كثير مما يندرج في النفس من غير تدبر
ولا تصور صار حجة للجهل وقال ان قري عينا بصيرت تبصر رشدها
في اتباع الحق والنزوع عن الباطل لما تكلفنا بالاسهاب الى هذا الحكم

لما غلب الهوى وقبلت الدنيا وصارت الاحكام متابعه للغرض تحت
بنزير سير من الاعراض وجب على من علم شيئا من غير بلع بالشرع وبجاهد
نوايه خو جهاده امتثال الامر ووقفا بالميثاق المأخوذ عليهم وقيامه
بتفكر نعمة العلم التي اوصاه اليهم واتباع السنن بتقديم من ائمة الدين
ودرج على سلوك منهجه من العلماء العاملين الذين لا يوفونهم في
تشديد قواعد الاحكام والتمييز بين الحلال والحرام والتضيق لارهاق
الباطل ورفع كمال وحفظ العاقل ثم ان الله سبحانه وتعالى قد اتم نعمته
عليهم واجزل منته لديهم حيث وفردوا على كثير الخلق على التعاضد
على نصر كخوف من كان فيه لو العلم منشورا وربع الحق معجورا وجزا
مويذ منصورا والباطل مقهورا معجورا واخرنا نخرج الى هذا العصر
الذي خبت فيه جمرة العلم وركبت رجيحة وافلت شموسه وطفيت
مصايحه وفقد من يحصل به الاعانة على تشييد الحق وامضا الاحكام
التي شرعها الله بجلب مصالح الخلق هذا ولنز ملاح العلم قد بليت

و روعة قدر در سست واثار قد طمست والشر شاهدنا امورنا
عجيبه وطرق اسماعنا اقوال غير سديد ولا مصيبه بل نجيشي
سر العمل بها حلول المصيبة لان كثير من الحكماء والمفتين صار حكمهم
مقتواهم مقصورين على الضعفاء والمساكين وقد افضى ذلك الى
اخلال اعز الدين فان كنت في شك مما ذكرته ولم تخط علما بما
ادعيت فاسبر الوقايح سبر نقاد وتاملها بفكر وفاد ليتبين لك
ان الاحكام لا يعضى والفناوى لا تقبل ولا يرضى الا اذا كان العلم
معلوقا لدى المناصب والاستفتاء مرصوقا باسعا فزوى المرتب
ناله وانا اليه راجعون على هذه المصايب ونسالة الاعانة
والتوفيق الى ما يعصم من المهالك ويرشد الى اوضح المسالك
يجمع لنا من قال في حقهم افضل الانس والجن والملائكة لانهم
طائفة من امتي قائمه بالحق لا يضرهم من خذلهم حتى ياتي امر الله وهم على
ذلك والحمد لله وحده وصلى الله على راسي بعدد واله ومجده